دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر

أ/ مودع إيمان
جامعة بسكرة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة ابراز مساهمته في تحفيز نمو الاقتصاد الجزائري، حيث ادركت الجزائر عدم قدرتها على تحقيق معدلات نمو مقبولة بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما جعلها تعمل جاهدة في سبيل توفير مناخ استثماري ملائم لجذب مثل هذه الاستثمارات، وقد توصلت الدراسة الى انه بالرغم من تواضع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر الا انه اثر تأثيرا ايجابيا على معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الجزائر.

Abstract :

This study aims to identify the conceptual framework of foreign direct investment and try to highlight its contribution to stimulating the growth of the Algerian economy. Algeria realized its inability to achieve acceptable growth rates in isolation from the participation of foreign direct investment، which is working to provide an appropriate investment climate to attract such investments. ، The study found that despite the modest volume of foreign direct investment received in Algeria، but it has a positive impact on the rate of economic growth.
Key words: Foreign Direct Investment، Economic Growth، Algeria.

تمهيد

في ظل الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة تحاول مختلف الدول التفاعل مع المحيط الخارجي قصد التكيف مع المستجدات العالمية، وذلك عن طريق لجوئها إلى اساليب عدة أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر تمويلي خارجي، ففي ظل معاناة هذه الدول وخاصة النامية منها من مشاكل كثيرة أبرزها فجوة الادخار والاستثمار وأزمة المديونية الخارجية، أصبح هذا النوع من الاستثمارات حاليا يعد احد المصادر الأساسية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية والاقتصادية، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وتحسين المهارات والخبرات وأساليب التسيير والتسويق، إضافة إلى توفير مناصب الشغل، وتعزيز القواعد الإنتاجية وما لذلك من تحفيز للنمو الاقتصادي، وهو ما أكدته اغلب الدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة، مما أدى إلى احتدام المنافسة بين مختلف الدول على جذب هذا النوع من الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة .

وعلى غرار الدول النامية الأخرى، اقتنعت الجزائر تماماً بعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أكدت على حاجتها الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من اجل تحقيق معدلات نمو مقبولة، خاصة وأن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل يعرض اقتصادها لهزات مستمرة بسبب تذبذب أسعاره في السوق العالمي وبالتالي تذبذب عائداته. لذلك أقبلت السلطات الجزائرية في الآونة الأخيرة على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تحسين مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث قامت بإصلاحات اقتصادية عميقة، وفتحت أجواءها الاقتصادية أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، كما أصدرت عدة تشريعات وقوانين منظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي ربطتها بتكتلات دولية وإقليمية مختلفة، وقامت ايضا بإنشاء هياكل إدارية تشكل مجتمعة حلقة متكاملة تعمل على دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية ومتابعتها سعياً منها لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق تبرز معالم اشكالية الدراسة التي نوجزها في السؤال التالي:

ما أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز نمو الاقتصاد الجزائري؟

ولمعالجة هذا التساؤل تم التطرق للمحاور التالية :

المحور الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني : النمو الاقتصادي.

المحور الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في تحفيز نمو الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها إلا أنها قديمة بمفهومها، فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر حيث تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم حركة رأس المال.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لا تلقى تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر اتفاقا واسعا لكنها تشترك في مقياسين اساسيين هما ملكية المشروع المستثمر فيه وادارته، وفي هذا الاطار سيتم عرض بعض تعاريف أبرز المنظمات والهيئات الدولية الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

- ✓ **تعريف صندوق النقد الدولي:** "يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني اخر، تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة، اضافة الى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة، حيث تكفي حيازة نسبة 10% من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا"[1].
- ✓ **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** "الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي او تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة حكومية او خاصة، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا اجنبيا مباشرا يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد اخر فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي"[2].
- ✓ **تعريف منظمة التجارة العالمية:** "يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما(البلد الام) اصولا انتاجية في بلد اخر (البلد المضيف) قصد ادارتها"[3].

من خلال التعاريف السابقة ، يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء

أو لكل الاستثمارات في مشروع معين في البلد المضيف بشكل يعكس سيطرة المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الاستثمارات، كما يترتب على هذا النوع من الاستثمارات نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف.

مما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

- ✓ **الملكية:** امتلاك المستثمر الأجنبي لأصول إنتاجية حقيقية ملكية تامة أو جزئية في دولة ما، تعطي له الحق في التصرف فيها من خلال ما يمتلكه من خبرة فنية في مجال نشاطه وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا وقدرات تسييرية عالية.
- ✓ **الإدارة:** يتمتع المستثمر الأجنبي بسلطة القرار الفعلية في الإدارة، حيث يستطيع التأثير على إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يملكها والتي تؤهله لتنفيذ قراراته حسب أهدافه المسطرة.

2- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملئ الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن له خصائص تميزه عن غيره من أشكال التدفقات الرأسمالية مما يجعله يتفوق عليها ويشكل بذلك عاملا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، ويمكن توضيح هذه الخصائص كما يلي:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، هذه الروابط أو علاقات التشابك التي تربط أنشطة الشركة الأم بأنشطة الشركة المحلية تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة[4].
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستخدمه من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في

الدولة المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة.

- ✓ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته بحثا عن تحقيق الربح، وبذلك فهو ينتقل إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أعلى عائد صافي حيث توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم[5].
- ✓ يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الاستثمارات، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها.
- ✓ يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبيا إذا ما قورنت مع قروض المصارف التجارية وتدفقات المحفظة المالية وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعد هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

3- مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال لا تعتبر جميعها استثمارا أجنبيا مباشرا إلا إذا تضمنت ما يلي[6] :

- ✓ المساهمة برأس المال: هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من المشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي.
- ✓ الأرباح المعاد استثمارها: وتتمثل في حصة المستثمر في الأرباح وفقا لنسبة مساهماته في رأس المال أو لما تم الاتفاق عليه، هذه الأرباح لا يتم توزيعها كعائد على الأسهم أو لا يتم تسليمها للمستثمر بل يتم احتجازها وإعادة استثمارها.
- ✓ قروض داخل الشركة: تتمثل في التدفقات قصيرة او طويلة الاجل التي يتم اقتراضها واقراضها بين المؤسسة الام والمؤسسة التابعة.

4- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- ✓ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعد هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق في الدولة المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية ويكون الفرع ملكا له بالكامل، كما يتولى مسؤولية الإدارة والسيطرة على كافة السياسات التجارية والتسويقية والمالية للمشروع، في حين نجد أن الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات وهذا يعود لتخوفها من الوقوع في التبعية الاقتصادية وكذلك خطر احتكار الشركات متعددة الجنسيات.[7]
- ✓ الاستثمار المشترك: هو استثمار يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة وتتجاوز المشاركة هنا الحصة في رأس المال إلى المشاركة أيضا في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع و العلامات التجارية. ويفضل المستثمر الأجنبي في هذا النوع من الاستثمارات الشركاء القادرين ماليا في الدولة المضيفة حتى لا يتحمل مخاطر استثمارية هائلة وحده دون سواه.[8]
- ✓ مشروعات أو عمليات التجميع: يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الوطني (عام أو خاص) على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا مع تقديمه للخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين و الصيانة مقابل عائد مادي متفق عليه.[9]
- ✓ الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة ومنظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.[10]

- ✓ الشركات متعددة الجنسيات: تعد هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه وتفوقها التكنولوجي والإنتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.[11]

5- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أن الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر يتحدد بمجموعة من العوامل التي تساهم في توجيه الاستثمارات إلى بلد دون آخر، بعض هذه العوامل يرجع إلى الدولة المضيفة ذاتها والبعض الآخر يعود إلى الدولة الأم (التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي) وطبيعة السوق في هذه الدولة.

وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أهم المحددات المتعلقة بالدولة المضيفة ما يلي[12]:

- ✓ السياسات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وسياسات الخصخصة والسياسات المتعلقة بالتجارة، وهيكل السوق والسياسات الضريبية، والسياسات التشريعية والقانونية في البلد المضيف.
- ✓ حجم السوق المحلي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد فيه وسهولة الوصول منه إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى تركيبة السوق ورغبات المستهلكين فيه.
- ✓ معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي والذي يقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ مدى توفر الأيدي العاملة والمواد الأولية والبنية التحتية للبلد المضيف.
- ✓ وضع الدولة المضيفة من الاتحادات الاقتصادية والإقليمية.
- ✓ مستوى التكاليف مثل تكاليف المدخلات وتكاليف النقل والاتصال.
- ✓ محددات أخرى مثل سعر الصرف ومعدل التضخم ودرجة الإنفتاح الاقتصادي.

أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالدولة الأم فقد قسمها جوردان كالتالي:[13]

- ✓ حجم الشركة الكبير يعطيها دافع أكبر للاستثمار في الخارج.
- ✓ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي و حالة الركود في الدولة الأم.

- ✓ التبعية الاقتصادية من طرف الدولة المضيفة للدولة الأم حيث أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها.
- ✓ رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الدولة الأم في حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية الخاصة بها، حيث أن الاستثمار في الدول المضيفة يثبط الحافز لدى هذه الدول في تقليد هذه المنتجات.

المحور الثاني: النمو الاقتصادي.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه "تحقيق زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن".[14]

وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الحقيقي، غير أن كثيرا من الاقتصاديين يستخدمون معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي والذي يساوي الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوما على عدد السكان للتعبير عن النمو الاقتصادي.[15]

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه "الزيادة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن".[16]

وبهذا المعنى ينصرف جوهر النمو الاقتصادي إلى تحقيق زيادة مطردة طويلة الأجل في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، فإذا زادت الطاقة الإنتاجية بعد فترة كساد فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مطردة ولا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا، كما يستبعد هذا المفهوم النمو الاقتصادي العابر، وذلك لافتقاده صفة الاستمرارية والثبات ولكونه يحدث لأسباب طارئة وخارجية يزول بزوالها، كما أن آثار هذا النوع من النمو تكون ضئيلة المفعول في تحريك عجلة النمو الذاتي في مختلف الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

2- عناصر النمو الاقتصادي :

توجد ثلاثة عوامل أو محددات رئيسية للنمو الاقتصادي في أي مجتمع وهي:

- ✓ **عنصر العمل:** ويتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار

التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، كما أن إنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة.[17]

- ✓ **عنصر رأس المال بشقيه العيني والبشري:** إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية عنصر رأس المال (آلات، معدات، استثمارات جديدة في الأرض، موارد بشرية) وبالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي.[18]
- ✓ **التقدم التقني:** هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.[19]

ولتوضيح حقيقة النمو الاقتصادي تعتمد معظم أدبيات التنمية الاقتصادية الحديثة على دالة الإنتاج من الشكل التالي:[20]

$$Y=F(K, L, A) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث ترمز:

Y: الإنتاج القومي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة. L: حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

K: حجم رأس المال الحقيقي الموظف في الاقتصاد القومي. A: مستوى التقدم التقني.

وبناء على الدالة السابقة، فإن كمية الإنتاج تعتمد على كمية ونوعية قوة العمل ورأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى التكنولوجيا المستخدمة، وتساهم هذه العوامل مجتمعة في إحداث نمو اقتصادي متكامل، ولكن أين الاستثمار من جملة هذه العوامل؟

ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل باشتقاق دالة الإنتاج السابقة:

$$\Delta Y = \frac{\Delta Y}{\Delta K} * \Delta K + \frac{\Delta Y}{\Delta L} * \Delta L + \Delta A \quad \cdots\cdots (2)$$

حيث ترمز:

ΔY: التغير السنوي في الناتج القومي بالأسعار الثابتة.

ΔK: التغير في رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة.

ΔL: التغير السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

ΔA: التغير السنوي في الإنتاج الذي يسببه التغير التقني.

$\frac{\Delta Y}{\Delta K}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد.

$\frac{\Delta Y}{\Delta L}$: الإنتاجية الحدية للعمالة الموظفة في الاقتصاد.

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على (Y) نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K} * \frac{\Delta K}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta L} * \frac{1}{Y} * \Delta L + \frac{\Delta A}{Y} \cdots\cdots (3)$$

ويمكن كتابة المعادلة (3) على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\Delta Y}{\Delta K} * \frac{\Delta K}{Y}\right) + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} * \frac{L}{Y}\right) * \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{Y} \cdots (4)$$

حيث أن:

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو السنوي في الناتج القومي الحقيقي.

$\frac{\Delta K}{Y}$: نسبة التكوين الرأسمالي الثابت السنوي (الاستثمار) إلى الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

$\frac{\Delta Y}{\Delta K}$: معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد.

$\left(\frac{\Delta Y}{\Delta L} \bullet \frac{L}{Y}\right)$: مرونة الإنتاج بالنسبة للقوى العاملة.

$\frac{\Delta A}{Y}$: معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الحاصل عن التغير التقني.

ويمكن أيضا إعادة صياغة المعادلة (4) بصورة أخرى، على النحو التالي:

$$RY = R_0 + R_1 I^* + R_2 L^* \cdots\cdots (5)$$

حيث أن:

$$RY=\frac{\Delta Y}{Y},\ R_0=\frac{\Delta A}{Y},\ R_1=\frac{\Delta Y}{\Delta K},\ I^*=\frac{\Delta K}{Y},\ R_2=\frac{\Delta Y}{\Delta L}*\frac{L}{Y},\ L^*=\frac{\Delta L}{L}$$

يتضح من نموذج النمو في المعادلة النهائية (5) أن الاستثمار يعد من العوامل الأساسية التي تحدد مستوى النمو الاقتصادي، فزيادة كتلة الآلات والتجهيزات وتحسين بنيتها يعد شرطا أساسيا لتحقيق النمو خلال فترة طويلة من الزمن، حيث يمارس الاستثمار دوره في تحقيق النمو من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين التقدم التقني ورفده بتقنيات إنتاجية متقدمة، ومن هنا تبرز أهمية زيادة الاستثمار المستمرة في تحقيق النمو الاقتصادي.

3- مقياس النمو الاقتصادي:

يمكن الاعتماد لقياس النمو الاقتصادي في بلد ما على المقياس الذي يربط النمو الاقتصادي بمدلول الإنتاج الكلي المادي أو الناتج القومي الحقيقي الذي يحققه الاقتصاد في سنة معينة. فالنمو الاقتصادي حسب هذا المقياس يشير إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد في فترة زمنية معينة مقدارها سنة، فتزايد الناتج القومي الحقيقي يعني أن الاقتصاد القومي ينمو، أما الناتج القومي الحقيقي المستقر فيعني أن الاقتصاد القومي ساكن، بينما الناتج القومي المتناقص إنما يعني أن الاقتصاد القومي يتراجع.

وتجدر الملاحظة هنا، أن هذا المقياس يقوم على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقومة بقيمتها النقدية وذلك لاستبعاد اثر تقلبات الأسعار في موجات الانتعاش الظرفية التي تحدث عبر الدورات الاقتصادية.

ولا يقتصر تفسير النمو الاقتصادي على مجرد زيادة الناتج القومي الحقيقي، وإنما ينطوي أيضا على رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وتبرير ذلك انه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط الدخل الفردي في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي، أو عندما يتعادل معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى معدل الدخل الفردي ثابتا.

ورغم أهمية زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، فإنه من الأفضل التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو الاقتصادي باعتباره مظهرا كليا للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الدخل القومي عادة لازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

المحور الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته في تحفيز نمو الاقتصاد الجزائري.

انتعش الجدال حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نظريات النمو الحديثة من خلال تحليل محددات النمو الاقتصادي، حيث ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر كطريقة لسد الفجوة بين المعروض محليا من الادخارات والعملات الأجنبية والإيرادات الحكومية والمهارات البشرية والمستويات المرغوبة من المصادر الضرورية لتحقيق النمو وأهداف التنمية.

فعلى سبيل المثال، الدراسات التي استندت إلى نظرية النمو النيوكلاسيكية كنموذج هارود–دومار(Harrod_Domar) ونموذج سولو(Solow) ، تؤكد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستوى الدخل فقط ولا يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث أن النمو على المدى الطويل ينتج فقط عن التقدم التكنولوجي أو النمو السكاني وهذان العاملان يعتبران خارجيان.

وبالتالي فإنه حسب النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفزا للنمو إذا اثر على التكنولوجيا بشكل موجب ودائم، إلا أنها لم توضح الطريقة التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي، حيث أنها افترضت أن التطور التكنولوجي كأحد عناصر الإنتاج ينمو بمعدل تلقائي، وهذا التفسير غير مقنع نظريا.

وبالتالي ظهر ما يسمى بنظريات النمو الداخلي أو نماذج النمو الذاتي والتي أكدت أن محور النمو الاقتصادي يكمن في متغيرات داخلية، حيث أن تحسين الإنتاجية يتطلب تبني المزيد من الابتكارات الحديثة والقيام بالاستثمار في رأس المال البشري، كما اعتبرت هذه النماذج الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما للخبرات والتنظيمات الإدارية الحديثة وانتشار التكنولوجيا، وعبرت عن النمو كدالة في التقدم التكنولوجي.[21]

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1-1- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمكن القول بأن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص الجانب القانوني والاقتصادي قد حققت تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يبينه الجدول رقم (01) الذي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

جدول رقم (01) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	13	10	13	15	25	270	260	501	507
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	438	1196	1065	634	882	1081	1790	1480	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار, 2007.

يعد مطلع سنوات التسعينات بداية أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية هزت كيان الدولة وشوهت صورة الجزائر الأمنية في كل دول العالم وهو ما يعكسه حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر الموضح في الجدول اعلاه، فبالرغم من صدور قانون ترقية الاستثمارات سنة 1993 وما قدمه من امتيازات وضمانات إلا أن العائق الأساسي أمام تدفق الاستثمار الأجنبي هو الوضع الأمني الذي كان مزريا مما لا يدع للمستثمر الأجنبي فرصة المخاطرة بأمواله.

أما الفترة (1996-2000) فقد تميز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بالتذبذب والتحسن نوعا ما، وهي الفترة التي بدأ يعود فيها الأمن والاستقرار للبلاد نسبيا.

في حين تعد الفترة (2001-2007) فترة تحول وتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية حسب تقارير بعض الخبراء الاقتصاديين، والدليل على ذلك تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال هذه الفترة وهو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، ، إلا أن هذا التطور يبقى متواضعا بسبب العديد من العراقيل.

2-1- التوزيع الاقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

تعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ثم الدول العربية أهم الدول التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال مشروعات الشراكة، فبالنسبة للدول العربية تعد كل من مصر، البحرين، الأردن، الكويت والمملكة العربية السعودية أهم الدول

المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات، أما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي فقد تركزت معظم استثماراتها في قطاع المحروقات والطاقة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(02) تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب الإقليم في الجزائر.

الإقليم	الاتحاد الأوروبي	آسيا	أمريكا	استراليا	إفريقيا	الدول العربية
عدد المشاريع	324	48	32	1	1	104
المبلغ (مليار دينار جزائري)	301.997	513.688	54.980	2.954	4.510	157.389

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع : www.andi.dz

1-3- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تشهد الجزائر العديد من العراقيل التي حالت دون تحسن بيئة الأعمال والاستثمار والتي نذكر منها ما يلي:[22]

✓ **المعوقات القانونية**

يعد حجم ونوع التشريع ووضوحه عاملاً مهماً لجذب المستثمر الأجنبي أو المحلي، لكن ما يجب مراعاته هو أن لا تقتصر هذه التشريعات والقوانين على إثارة فضول المستثمر وإغراءه فقط وتبقى بعيدة عن المقدرة الحقيقية لجلب رؤوس الأموال، فقد يكتنف هذا الكم من القوانين تغيرات وفجوات وغموض في بعض منها مما يؤدي إلى مشاكل عديدة ككثرة التعديلات والتغييرات.

✓ **الفساد الإداري**

يعد الفساد الإداري عائقاً كبيراً وتكلفة إضافية إلى نفقات المشاريع الاستثمارية، حيث أشار تقرير المنتدى للاقتصاد العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006 والذي ضم أهم وأكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وأبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية في المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات والمشاريع.

✓ **البيروقراطية**

يشير تقرير البنك الدولي إلى تحسن مناخ الاستثمار مع تحسن في إجراءات الاستثمار، إلا أنها ما زالت تتسم بالتعقيد وطول المدة مقارنة بدول أخرى، إضافة إلى ارتفاع

التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري وتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات

✓ **عائق القروض البنكية**

تستمر الصعوبات التي يعاني منها المستثمرون ورجال الأعمال مع صعوبة الحصول على القروض البنكية، حيث تحتل الجزائر الرتبة 117 في هذا المجال حسب تقرير مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر الصادر عن البنك العالمي، فلا تزال توجد بعض النقائص والسلبيات في مجال التعامل مع البنوك في الجزائر وسياسة القروض، إضافة إلى طول المدة التي تستغرقها دراسة ملف القروض البنكية.

✓ **عائق العقار**

يعد الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط الضرورية لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول عليه في الجزائر تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساساً في:

- ❖ طول فترة الرد من طرف الهيئات المتخصصة بالعقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- ❖ كثرة الإجراءات وتعقيدها من طرف هيئات ترقية الاستثمار وهيئات تخصيص العقار.
- ❖ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة إضافة إلى عدم تطابق الأراضي الصناعية ونوع النشاط الصناعي.

✓ **السوق الموازية**

تعد السوق الموازية من أهم مخاوف المستثمر، إذ تؤكد الإحصائيات أن هذه السوق في الجزائر تسيطر على 40% من الكتلة النقدية، وهي نسبة مرتفعة جداً تؤكد عدم تحكم السلطات النقدية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل وعدم اتخاذ أي إجراءات من الجهات المختصة لحماية الاقتصاد الوطني، فهذه السوق تعرض أسعارا اقل من الأسعار المعروضة في السوق الرسمية وبالتالي إمكانية تحطيم أسعار منتجات المستثمرين الأجانب.

✓ **غياب برامج خصخصة واضحة ومستمرة**

أظهرت التجارب في الدول النامية وجود علاقة وطيدة بين برامج الخصخصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشير تقديرات البنك العالمي إلى أن 27.8% من إيرادات الخصخصة التي جنتها الدول النامية خلال الفترة (1990 – 1996) كانت استثماراً

أجنبياً مباشراً. أما فيما يخص مسار الخصخصة الذي باشرته الجزائر منذ عام 1994، فلم يحقق المراد منه لعدة أسباب كتداخل المصالح وتعدد الجهات المختصة في هذا المجال.

1-4- قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر تم استخدام نموذج النمو الداخلي الذي يستند إلى أحدث نظريات النمو الاقتصادي وهي نظرية النمو الداخلي أو نظرية النمو الذاتي، ويتكون هذا النموذج من خمس معادلات، أربعة منها تكون عناصر النمو الاقتصادي، في حين تعبر المعادلة الأساسية رقم (1) عن النمو الاقتصادي والتي يلاحظ أنها تتكون من متغيرات، هذه الأخيرة تتحدد بمتغيرات أخرى تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي، حيث أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر متواجد في المعادلات الخمسة فهو يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى العناصر الأساسية المكونة لمعادلة النمو الاقتصادي.

وقد جاء النموذج على الشكل التالي:[23]

(1)..... DI) ……..، Export، HK،EG =f (FDI
(2).. Saving) ……، Interest، Credit، FDI،DI =f (EG
(3)..... Tax) ……..، Ex Rate،Export =f (FDI
(4)..... Tele) ……، Mod، Edu Exp،HK =f (FDI
(5)..... EO) ……..، HK، Energy،FDI =f (EG

ولقد تم تقسيم المتغيرات المكونة للنموذج إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، ويمكن تعريفها على النحو التالي:

المتغيرات التابعة:

- ✓ **EG:** النمو الاقتصادي وهو معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة 1990 مقاساً بالدولار الأمريكي.
- ✓ **FDI:** الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ **HK:** رأس المال البشري عبارة عن إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي كنسبة من الإجمالي الخام الخاص بالتعليم.
- ✓ **DI:** الاستثمار المحلي يعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ **Exp:** الصادرات مجموع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهي تعبر عن التجارة الخارجية.

المتغيرات المستقلة:

- ✓ حواجز التجارة الخارجية (Tax): تتمثل في العوائق الخاصة بالتجارة الخارجية كالرسوم الجمركية وتقاس كنسبة من الإيرادات الجارية.
- ✓ الاعتمادات أو القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص (Credit): والتي تعبر عن حجم الوساطة المالية وتقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نفقات التعليم (Edu Exp)(Education Expenses): تقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الطاقة (Energy): إنتاج الطاقة المعادل.
- ✓ معدل الفائدة الحقيقي (Real Interest Rate).
- ✓ الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Saving).
- ✓ درجة الانفتاح الاقتصادي (EO) (Economic Openess Degree): ويعبر عنها بمجموع الصادرات و الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (Exchange Rate).
- ✓ عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية بالنسبة لكل 1000 نسمة، ورمزها (Tele).
- ✓ درجة التحضر: ويعبر عنها بعدد السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية (المدن) كنسبة من إجمالي عدد السكان ورمزها (Mod).

وقد تم تقدير المعادلات المكونة لنموذج النمو الداخلي باستعمال طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين وهي من أهم الطرق القياسية التطبيقية للحصول على مقدرات متوافقة للمعلمات في نماذج المعادلات الآنية، وذلك نظرا لكون معادلات نموذج الدراسة هي معادلات آنية، أي أن المتغيرات الداخلية بمعادلات النموذج مرتبطة ارتباطا تبادليا فيما بينها، فتظهر كمتغيرات تابعة تارة وكمتغيرات تفسيرية تارة أخرى، حيث لا يمكن تحديد القيمة التوازنية لواحد من متغيرات النموذج الداخلية على الأقل دون استخدام جميع المعادلات التي يحتويها في آن واحد.

ويوضح الجدول رقم (03) أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد اثر على النمو الاقتصادي في الجزائر تأثيراً ايجابياً ومؤكدا عند مستوى معنوية (5%) خلال فترة الدراسة الرئيسية (1991–2007) وذلك استنادا إلى قيمة T الإحصائية (2.54)، فقد بلغ معامله قيمة (1.696)، ويعود هذا الضعف نوعا ما في اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو

الاقتصاد الجزائري إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي باعتباره عامل من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي جراء المنافسة غير المتكافئة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية فيما يخص التكنولوجيا المطبقة من جهة، ومن جهة أخرى وجود عدة عراقيل حالت دون تحسن بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر كعائق العقار والبيروقراطية والسوق الموازية ومعوقات أخرى تم ذكرها سابقا.

جدول رقم (4) نتائج تقدير اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1991-2007).

طريقة التقدير (TSLS)/ المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي(EG).

Period	1991-2007	
Variables	coefficient	t-statistic
C	20.2942	(1.6554)
FDI	1.6964	(2.5404)**
DI	-0.2308	(-0.4866)
HK	0.2218	(1.1446)
Export	8.8276	(2.9806)**
R^2	79%	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات التحليل القياسي والبرنامج الإحصائيE-VIEWS.

C: يمثل الحد الثابت. *** معنوي إحصائيا عند مستوى 1%.

الأرقام بين قوسين تمثل قيم T الإحصائية. ** معنوي إحصائيا عند مستوى 5%.

R^2: يمثل معامل التحديد.

الخاتمة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو في طبيعته إلا حالة من حالات تطور النشاط الاقتصادي للمؤسسة التي تسعى في ظروف محلية ودولية معينة, وبوجود الكثير من المحددات والعوائق غير المواتية أن تتميز, وذلك باستغلال مزاياها الخاصة المكتسبة عبر مراحل من التجارب والنمو والاستثمار خارج مواطنها ومواقعها المحلية المعهودة. وبالرغم من اشتراكه مع مصادر التمويل الخارجي الأخرى في ملأ الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي إلا أن له خصائص تميزه عنها, فهو ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط ولكنه أيضا مهارات إدارية حديثة وفنون إنتاجية متطورة وتكنولوجيا عالية, مما يجعله يتفوق

عليها ويشكل بذلك عاملا حاسما لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. هذا ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة ومختلفة, لكل شكل منها خصائص تميزه عن الأشكال الأخرى, حيث نجد على سبيل المثال أن الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي هي أكثر الاستثمارات تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات, في حين نجد أن الاستثمارات المشتركة هي الأكثر تفضيلا لدى الدول النامية. ولأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتقل وبكثرة إلى الدول المضيفة ذات المناخ الإستثماري الملائم, أكدت أغلب الدراسات الاقتصادية أن الطلب عليه يتحدد بمجموعة من العوامل سواء المتعلقة بالدولة المضيفة أو بالدولة الأم كتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي وانخفاض مستوى التكاليف وغيرها من المحددات. أما بالنسبة لعلاقته بالنمو الاقتصادي فقد أكدت اغلب نظريات النمو الحديثة الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كنظريات النمو الداخلي أو نماذج النمو الذاتي وذلك بفعل التكنولوجيا المتقدمة المصاحبة له وهو ما تم اثباته قياسيا على حالة الجزائر حيث اثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اليها تأثيرا ايجابيا خلال فترة الدراسة.

الهوامش:

[1] قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص251.

[2] أوعيل نعيمة، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2016، ص11.

[3] هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص14.

[4] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص21.

[5] أيوب مدحت، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، أبو ظبي للطباعة والنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص43.

[6] Shevtsova،J،Barriers and Obstacles to Direct Foreign Investment into Russia، Master Thesis، Norwegian college of fishery science, university of Tromso، 2006,p43.

[7] صلاح عباس، العولمة واثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص82.

[8] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية : منظماتها ــ شركاتها ــ تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص184.

[9] أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص.65

[10] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص44.

[11] موسى سعيد مطر واخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الأردن، 2008، ص179.

[12]UNCTAD ،world investment report ،trends and determinants .U.N ،New York and Geneva ،2008،p351.

[13] Jordaan.J ،Foreign Direct Investment and Neighboring Influences ،department of economics working paper series ،university of Pretoria ،South Africa ،2005،p97.

[14] أوشر دان، قياس النمو الاقتصادي، ترجمة يحيى غنى النجار، بيت الحكمة، بغداد، 1989، ص9.

[15] عطية عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص11.

[16] Todaro ،M. P ،Economic Development in the Third World ،Forth Edition ، Longman ،New york & London،1989،p143.

[17] خليفة محمد ناجي حسن، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص34.

[18] سولو روبرت، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الثانية، بيروت، ص306.

[19] خليفة محمد ناجي حسن، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص58.

[20] مريان نادرة نوفان، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية قياسية للفترة (1975–1996)، رسالة ماجستير في تخصص الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، (1999–2000)، ص.

[21] Makki.S.S & Somwaru،A ،Impact of Foreign Direct Investment and Trade on Economic Growth ،Evidence from developing countries ،American Journal of Agricultural Economic ،86(3) ،2004 ،p92.

[22] فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية للفترة (1970–2000)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، (2003–2004)، ص143

[23] نزاري رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة المغرب وتونس، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص123.